Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين
(دراسة ميدانية على شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي)

اسماعيل اسميو [*]، عبدالحفيظ فركاش [2] ، وداد الفرجاني [3]
[1] المحاسبة، الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا
[2] المحاسبة ، الاقتصاد، الأكاديمية الليبية بنغازي ، بنغازي، ليبيا
[3] المحاسبة ، الاقتصاد، الأكاديمية الليبية أجدابيا ، البريقة، ليبيا
[*] البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): frkash17@gmail.com

"The Impact of the Internal Control System on Reducing Financial and Administrative Corruption in Insurance Companies (A Field Study on Insurance Companies Operating in the City of Benghazi)"

Ismail smew1 Abdelhafiz Farkash 2, Widad Alfarjani 3
1 Accounting, Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya
2 Accounting, Economics, Libyan Academy Benghazi, Benghazi, Libya
3 Accounting, Economics, Libyan Academy Ajdabiya, Al-Burayqah, Libya

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي ، حيث تم تناول مفهوم نظام الرقابة الداخلية، ومفهوم الفساد المالي والإداري، أما بخصوص الجانب العملي فقد تم تصميم استبانة لدراسة المتغيرات، حيث تم توزيع (83) استبانة ورقية على عدد من موظفي شركات التأمين العامة والخاصة العاملة في مدينة بنغازي، كوسيلة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) واستخدام الاختبارات والمعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر لنظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي، وقد أوصت الدراسة بدعم الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين من خلال إبلاء الأهمية له من قبل الإدارة العليا ليكون قادرا على ضبط ومكافحة الفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية: (الرقابة، الداخلية ،شركات، التأمين، الفساد، المالي، والإداري)

Abstract:

This study aims to investigate the impact of the internal auditing system in reducing financial and administrative corruption in insurance companies. To achieve the objectives of the study, the descriptive-analytical method was adopted, addressing the concept of internal auditing, financial corruption, and administrative corruption. Concerning the practical aspect, a questionnaire was designed to study the variables and distributed to 83 employees from public and private insurance companies in Benghazi, as a primary source of data collection related to the study topic. The data were coded, analyzed, and processed using the statistical program (SPSS) and appropriate statistical tools. The study concluded that the internal auditing system plays a significant role in reducing financial and administrative corruption in insurance companies in Benghazi. The findings indicate that the effectiveness of the internal auditing system largely depends on the support provided by top management, as such support enhances its importance and enables it to control and combat financial and administrative corruption effectively.

Keywords: Internal ,Auditing System, Financial and, Administrative, Corruption.

أولا الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

يعد الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات سواء الحكومية أو غير الحكومية، حيث يؤثر سلباً على كفاءة الأداء وجودة الخدمات، ويهدد استقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق برز نظام الرقابة الداخلية كأداة فعالة ومحورية للحد من مظاهر الفساد من خلال تعزيز الشفافية، وضمان الالتزام باللوائح والإجراءات، وتحسين مستوى الرقابة على العمليات المالية والإدارية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين ، وذلك من خلال تحليل الإجراءات الرقابية المتبعة، تقييم تأثيرها على مكافحة الفساد، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تعيق أداء النظام. فالرقابة الداخلية لا تقتصر فقط على الكشف عن المخالفات، بل تمتد لتشمل الوقاية من الفساد عبر تطبيق قواعد واضحة وأساليب رقابية متشددة تعزز من سلامة الأداء المالي والإداري.

تأتي هذه الدراسة أيضًا في إطار الحاجة الملحة لتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسات لمواجهة تحديات الفساد المستشري، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الرقابة والتجاوزات المتعددة. واعتمادًا على نتائج الدراسات الحديثة التي تبين دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء وتحقيق النزاهة، تأمل هذه الدراسة أن تسهم في تقديم توصيات عملية لتطوير آليات الرقابة بما يضمن مكافحة الفساد المالي والإداري بكفاءة وفعالية.

1-2 الدراسات السابقة

تناولت هذه الفقرة عرض موجز لأهم ما تناولته بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تمكن الباحثون من جمعها والاطلاع عليها والتي ترتبط بموضوع البحث وهي كالتالي:

1- دراسة (الكروي، 2015) "دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي" واقع ومعوقات (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من خلال التعرف على العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي، وتحديد المعوقات التي تحد من قدرة هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة، حيث استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لهذه الدراسة وبعد اختبار صدقها وثباتها تم توزيع (168) استبانة وبواقع ثلاث استبانات لكل شركة واسترجع منها (141) استبانة، ثم استخدمت الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) .

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (73) شركة، وتم اختيار أسلوب العينة العشوائية حيث شملت عينة الدراسة (56) شركة صناعية وبنسبة (76.7%) من مجتمع الدراسة، وقد تمثلت في المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين العاملين في تلك الشركات

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، وجود معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة (0.05) ، ووجود دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة (0.05) ، وبينت أيضاً عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة المدراء الماليين المدققين الداخليين المحاسبين حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في تلك الشركات عند مستوى دلالة (0.05) .

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة احتواء بعض العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي، ودعم الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، من خلال إبلاء الأهمية له من قبل الإدارة العليا وتذليل كافة المعوقات التي تحد من قدرته في تشخيص حالات الفساد المالي.

2- دراسة (الحداد، الشهيبي، 2018) "أنظمة الرقابة الداخلية كأداة لمنع ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمستشفيات الليبية"(دراسة تطبيقية على مستشفيات مدينة بنغازي)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدي توفر مقومات الرقابة الداخلية وأثرها في منع الفساد المالي والإداري، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تبنت الدراسة المنهج العلمي الحديث المنهج الاستنباطي الاستقرائي، كما اعتمدت الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وقد تمثل مجتمع الدراسة في الإدارة العليا بالمستشفيات العامة بمدينة بنغازي ، والجهات الرقابية

(ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية والمراقبين الماليين) ، وقد تم توزيع عدد (112) استمارة استبيان وتم استرجاع عدد (81) استمارة قابلة للتحليل، وعليه تكون نسبة الاستجابة (72%) تقريبا، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات وتم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة One sample T-test وتحليل Independent Samples Test لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى قبول فرضية الدراسة الرئيسية الأولى تتوفر مقومات الرقابة الداخلية في المستشفيات الليبية للحد من الفساد المالي والإداري، وقبول فرضية الدراسة الثانية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية النظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري كما توصلت الدراسة إلى الله توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة بخصوص أثر الرقابة الداخلية بالمستشفيات الليبية .

3- دراسة (سند، عبدون، 2020) "الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد المالي في القطاع العام" (دراسة ميدانية على ديوان الحسابات القومي ـ السودان)

هدفت الدراسة إلى بيان دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي في القطاع العام، حيث تناولت الإطار النظري للرقابة الداخلية من خلال مفهومها وإجراءاتها وأقسامها واختصاصاتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها، كما تناولت الفساد المالي باعتباره ظاهرة خطيرة تهدر الأموال العامة وتهدر خطط التنمية والعدالة والمساواة وتشوه القرار السياسي وتقضي على انجازات الأجهزة الإدارية التي ينشدها أفراد المجتمع ومن ثم التعرف على دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي، **توصلت الدراسة** إلى أن الرقابة الداخلية من خلال أقسامها المتمثلة في الرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي تستطيع أن

تحد من الفساد المالي في القطاع العام، **كما أوصت الدراسة** بأهمية تفعيل نظم الرقابة الداخلية في القطاع العام وتطويرها لتحقيق

كفاءتها وفاعليتها.

4- دراسة(سويطي، 2022) "دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد في وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الرقابة الداخلية في وحدات المشتريات بمحاربة الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، وقد تم استخدام المنهج الوصفي نظرا لملاءمته للدراسة، وتم توزيع إستبانة إلكترونية أعدت خصيصا لهذا الغرض وفق مقياس ليكرت الخماسي تكونت من (40) فقرة على (94) من القائمين على دوائر المشتريات ويمثلون (15) وحدة مشتريات في الوزارات والمؤسسات الحكومية في مدينتي رام الله والبيرة، وقد صلحت جميعها للتحليل من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

خلصت الدارسة إلى أنه يتم تطبيق الرقابة الداخلية بدرجة مرتفعة بأبعادها بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر. والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات والمتابعة الرقابية في وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، وبلغت قيمة الوسط الحسابي الكلي (3.91)، كما أن الدرجة الكلية لمستوى مكافحة الفساد في وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة أيضا بمتوسط حسابي (4.01)، وخرجت الدراسة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية بدوائر المشتريات في تعزيز محاربة الفساد من وجهة نظر موظفي وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني.

وأوصت الدراسة بضرورة حث الإدارات العليا في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني بإبلاء موضوع الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتبعة في وحدات المشتريات فيها الأهمية اللازمة، ووضع معايير وإجراءات رقابية العملية الوصول غير المصرح به للمعلومات في البرامج الحاسوبية المعتمدة، وإعادة النظر بأنظمة العقوبات الإدارية والمالية لحالات الفساد التي يتم اكتشافها في هذه الدوائر.

5- دراسة(العريفي، 2022) "الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس"

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري والتعرف على الصعوبات التي تعيق وتحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في أداء عمله بالشكل المطلوب، حيث أعدت استمارة استبيان وزعت على أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس والبالغ عددهم (34) فرداً، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع (34) استمارة استبيان واستردت جميعها بدون فاقد وبنسبة (100%). **وتوصلت الدراسة** إلى عدة نتائج أهمها : تلعب الرقابة الداخلية دوراً في محاربة الفساد المالي والإداري، فقد تبين إن قيمة متوسط الاستجابة (3.77) وفق مقياس التدرج الخماسي هذا الدور يكمن في الإجراءات الرقابية المتشددة التي تمنع العبث في ممتلكات الوحدة الاقتصادية التي تحد من حالات الفساد المالي والإداري إضافة إلى التعليمات الواضحة لنظام الرقابة الداخلية التي أدت إلى ضبط الأداء المالي والإداري، **ولقد أوصت الدراسة** إلى ضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية بتقديم المكافآت والحوافز لموظفين العاملين المتميزين في الأجهزة الرقابية لتشجيعهم وتحفيزهم على أداء المهام الملقاة على عاتقهم.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة إلا أنها تميزت عنها بأنها شملت آراء عينة من موظفي شركات التأمين الليبية، لمعرفة أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين الليبية وذلك ضمن خمسة أبعاد متمثلة في (بعد بيئة الرقابة، بعد تقييم المخاطر، بعد الأنشطة الرقابة، بعد المعلومات والاتصال، بعد المراقبة والمتابعة)، بالإضافة إلى معرفة أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري، من خلال استبيان أعد لهذا الغرض.

1-3 مشكلة الدراسة

رغم الأهمية المتزايدة لأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المختلفة، إلا أن الكثير منها لا يزال يواجه تحديات كبيرة في تطبيق هذه الأنظمة بشكل فعال يساهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي. إذ تظهر العديد من الحالات التي تستمر فيها مخالفات الفساد بشكل يؤثر سلباً على كفاءة الأداء وشفافية العمليات، مما يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ودوره الحقيقي في مواجهة هذه الظاهرة.

تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري ؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وتكوين إطار نظري وفكري نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:-

1- ما اثر بعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري ؟
2- ما اثر بعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري ؟
3- ما اثر بعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري ؟
4- ما اثر بعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري ؟
5- ما اثر بعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري ؟

1-4 أهداف الدراسة

بناء على ما تم ذكره في مقدمة الدراسة ومشكلتها، فإن الهدف الرئيسي الذي تسعى الدراسة إلى تحقيقه هو معرفة أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري .

من خلال الأهداف الفرعية التالية:-

1- معرفة اثر بعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري.
2- معرفة اثر بعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري.
3- معرفة اثر بعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري.
4- معرفة اثر بعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري.
5- معرفة اثر بعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري.

1-5 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة العلمية في أنها تقدم إطارا نظريا حول أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري .

كما تخدم هذه الدراسة شركات التأمين بما توفره من نتائج وتوصيات الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في وضع أسس سليمة تساعد تلك الشركات في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

1-6 منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وذلك لتناسبه مع موضوعها ولأن هذا المنهج يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على وصف الأساس النظري واستنباط فرضيات الدراسة، ومن ثم استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب العملي لتجميع وتحليل البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة.

1-7 فرضيات الدراسة

من خلال التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة، وفي ضوء ما سبق التطرق إليه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

(لا يوجد أثر لنظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري)

والتي ينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا يوجد اثر لبعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري.
2- لا يوجد اثر لبعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري.
3- لا يوجد اثر لبعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري.
4- لا يوجد اثر لبعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري.
5- لا يوجد اثر لبعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري.

1-8 مجتمع وعينة الدراسة

ولتعطي الدراسة معلومات أدق وأكثر مصداقية، فقد تكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين بشركات التأمين الليبية العاملة في مدينة بنغازي التابعين لإدارة المراجعة والشئون المالية, وتم اختيار المدير أو نائب المدير ورؤساء الأقسام والموظفين، وتم توزيع عدد 89 إستبانة الصالحة منها (83) إستبانة ما نسبته 0.932.

ثانيا الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول

2-1-1 الرقابة الداخلية

مفهوم الرقابة الداخلية: تعد الرقابة الداخلية أداة أساسية لتمكين إدارة المؤسسة من متابعة الالتزام بتنفيذ البرامج والأهداف المقررة، وفقا للصلاحيات المخولة لها، وتكمن أهمية الرقابة الداخلية في دورها المحوري في الوقاية من الأخطاء واكتشافها إضافة على حماية أصول المؤسسة سواء كانت مادية مثل الآلات والمعدات، أو غير ملموسة، وتعتمد الرقابة الداخلية على معايير الكفاءة والكفاية في تنفيذ العمليات التشغيلية إلى جانب ضمان عدالة ومعقولية التقارير المالية، والتزام المؤسسة بالقوانين والأنظمة المعمول بها (الشرع، 2009).

وتأسيا على ما ذكر أعلاه فأن الرقابة الداخلية كما عرفها (الكروي، 2015، ص13) هي "مجموعة من الضوابط والإجراءات الداخلية التنظيمية التي تتبعها الإدارة في الوحدة الاقتصادية بهدف حماية ممتلكاتها من السرقة والاختلاس والاستخدام الأمثل لها، وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وتحقيق أعلى كفاءة وفاعلية للعمليات التي تقوم بها من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح ويعتبر أحد مقومات الإدارة كونه يساعد على إدارة عمليات الوحدة بكفاءة عالية من خلال سعيه على جعل الأداء يسير نحو الأهداف الموضوعة والمرغوب بها ".

فالرقابة الداخلية كما عرفها (السامرائي، ،2016، ص17) هي "نظام رقابي شامل ينظم إعمال المنشاة ويسيرها بالشكل الصحيح بهدف الحفاظ غلى أصولها وضمان دقة المعلومات في سجلاتها مما يساعدها على الاعتماد عليها قدر المستطاع لتتعدى المسائل المالية والمحاسبية إلى حماية أصول المنشاة".

وعرفها أيضا (الحداد و الشهيبي، ،2018، ص53) بأنها "مجموعة من النظم والتعليمات والقرارات واللوائح المنظمة للأعمال في الوحدة الإدارية وأساليب الرقابة، والأساليب المتاحة لحماية المال العام".

2-1-2 أهداف الرقابة الداخلية

انطلاقا مما تم عرضة من تعريفات للرقابة الداخلية يمكن استخلاص أهدافها الأساسية كما يلي (فرج و إمحمد، 2020):

1. تطوير العمليات المؤسسية لزيادة الكفاءة والفعالية.
2. التأكد من تطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح المعتمدة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3.توفير تقارير مالية دقيقة وقابلة للاعتماد.

4.ضمان حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والتلاعب مع الحفاظ على حقوق الإطراف الأخرى.

5.تنظيم يهدف إلى توضيح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات والسلطات بدقة.

6.إزالة المعوقات التي تعرقل سير العمل التنفيذي من خلال تطوير بدائل وحلول فعالة وحديثة

أ3-1-2 أنواع الرقابة الداخلية :

تتكون الرقابة الداخلية من ثلاث أنواع رئيسية وهي كما يلي (الكروي، 2015):

الرقابة المحاسبية: تتمثل بإجراءات محاسبية لحماية ممتلكات الوحدة من السرقة والضياع والتأكد من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وأهم وسائلها وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.

الرقابة الإدارية: هي السياسات والإجراءات التنظيمية التي تهتم برفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيع الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية الموضوعة من قبل الإدارة، ومن الوسائل التي تستخدمها، دراسة الوقت والحركة ورقابة الجودة الشاملة وبرامج تدريب العاملين .

الضبط الداخلي: هو الخطة التنظيمية التي تسعى إلى تعزيز الكفاية في حماية ممتلكات الوحدة الاقتصادية من الاختلاس أو الضياع، وكذلك ضبط الأنشطة والبرامج والعمليات داخل الوحدة بصورة تلقائية ومستمرة، ومن أهم وسائلهِ عدم توكيل مهمة معينة إلى موظف واحد يقوم بتنفيذها، وبالتالي يجعل كل موظف يراجع عمل الشخص الذي سبقه ،مما يؤدي إلى حسن سير العمل والقضاء على حالات الغش.

2-1-4 أبعاد الرقابة الداخلية: (مكونات الرقابة الداخلية)

يعتبر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار coso من أكثر الأطر قبولا وانتشارا، ويتألف من خمسة عناصر رئيسية تتفاعل مع بعضها بشكل متداخل، مما يجعله إطارا فعالا لوصف وتحليل نظام الرقابة الداخلية، وتعد هذه العناصر المكونات الأساسية التي تبني عليها أي نظام فعال للرقابة الداخلية (المدهون، 2014؛ أمين، 2012؛ لظن، 2016):

1.البيئة الرقابية: تشمل السياسات والإجراءات التي تعبر عن توجيهات الإدارة تجاه أهمية الرقابة داخل الشركة، وتعد الأساس الذي يبنى علية باقي عناصر نظام الرقابة الداخلية.

2.**الأنشطة الرقابية:** تمثل السياسات والخطوات التي تضمن تطبيق توجيهات الإدارة، واتخاذ الإجراءات الضرورية للتصدي للمخاطر، وتحقيق الأهداف التي حددتها المنشأة مسبقا.

3.**تقييم المخاطر:** هو عملية تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة، ثم تحليلها ودراسة أسباب حدوثها، وتقييم خطورتها وتأثيرها على البيانات المالية.

4.**المعلومات والاتصالات:** هي عملية جمع ونقل المعلومات المناسبة بطريقة ملائمة لجميع الأطراف داخل المنشأة، وفي الوقت المناسب بهدف دعم تحقيق أهداف التقارير المالية.

5.المراقبة والمتابعة: وتعني عملية تقييم دورية ومستمرة تنفذها الإدارة لمكونات نظام الرقابة الداخلية، بهدف التأكد من فاعليتها وكفاءتها، وتحديد مدى الحاجة إلى تحديثها أو تطويرها، بالإضافة إلى كشف نقاط الضعف في النظام الرقابي المعتمد.

المبحث الثاني:

2.2 الفساد المالي والإداري:

2.2.1 مفهوم الفساد المالي والإداري: بداية نقول أن الفساد يقصد به أساءه استعمال الرسمية لأجل تحقيق مكاسب شخصية للفرد نفسه أو لجماعة ما، وذلك بطريقة مخالفة لأنظمة للقوانين أو المعايير ألأخلاقية السامية (ثومي وعلون، 2016).

كما عرف من قبل (هداب وآخرون، 2021) فهو "عبارة عن سلوك معين يتخذ صفة غير رسمية ويتمثل بالتجاوزات المالية ومخالفة القواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل في كافة القطاعات"

2.2.2 أسباب الفساد:

هناك أسباب عديدة تؤدي لانتشار الفساد ومن أهم هذه الأسباب ما يلي (الشافعي، 2020).

1.انعدام العدالة الاجتماعية : حيث يؤدي التفاوت بين قلة تنعم بالثراء والترف، وأكثرية تعاني من الفقر والمعاناة، إلى دفع بعض الموظفين نحو الفساد كوسيلة لتأمين متطلبات الحياة متجاوزين رقابة النفس وضعفي الالتزام بمبادئ الحلال والحرام.

2.يعد غياب المحاسبة والشفافية من الأسباب الرئيسية التي تسهم في نشوء الفساد واستمراره.

يعرف الفساد المالي (العريفي، 2022) " بأنة كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل إلى عدم استقرار المجتمع والحياة طبقة الفقراء والمعوزين ومن في حكمهم ويمكن اعتبار من أهم أسباب الفساد المالي في المجتمعات هو ضعف

القيم الإيمانية وعدم الخشية من الله وكذلك انتشار الأخلاق السيئة مثل الكذب والربا والنفاق وعدم الولاء والانتماء إلى الوطن بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع" .

أما الفساد الإداري كما عرفة (فركاش والبدري، 2018)" فيتعلق بالانحرافات الوظيفية لموظفي لقطاع العام والخاص على حد سواء من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني وضوابط القيم الفردية كالرشوة، واستغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة".

2-2-3 أنواع الفساد المالي والإداري:

تتعدد أنواع الفساد المالي والإداري باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، كما تختلف تبعا للظروف والمعطيات المرتبطة بها، وذلك على النحو التالي (صاحب، 2018):

الفساد المالي والإداري من حيث الحجم

أ. الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا): هو ذلك النوع من الفساد الذي يمارس بشكل فردي دون تنسيق مع الآخرين، وغالبا ما ينتشر بين صغار الموظفين من خلال تلقي الرشاوى من المتعاملين معهم.

ب. الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) : هو ذلك النوع من الفساد الذي يمارسه كبار المسؤولين والموظفين بهدف تحقيق مكاسب مادية أو اجتماعية كبيرة ويعد الأخطر والأكثر شمولا، نظرا لتأثيره الواسع وتكاليفه الباهظة التي تتحملها الدولة.

2. **الفساد المالي والإداري من حيث الانتشار:**

أ. فساد دولي: يعد الفساد الدولي من أخطر أنواع الفساد اذ يمتد على نطاق عالمي، متجاوزا حدود الدول والقارات في ظل ما يعرف بالعولمة. فالعولمة بما تقرضه من انفتاح في الحدود وتوحيد للمعايير بين الدول، تسهم في تهيئة بيئة خصبة لانتشار هذا النوع من الفساد خاصة في إطار الاقتصاد الحر.

في هذا السياق تتداخل المصالح الاقتصادية للمؤسسات داخل الدولة وخارجها مع الكيان السياسي أو القيادة الحاكمة، بهدف تمرير صفقات ومصالح نفعية، هذا التداخل يجعل من الصعب التمييز بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي مما يمنح الفساد الدولي طابعا معقدا و أخطبوطيا يلتف حول أنظمة وكيانات اقتصادية على نطاق واسع، ونظرا لتشابك مصالحه واتساع نفوذه ليعتبر الفساد الدولي من أكثر أنواع الفساد خطرا على استقرار الدول واقتصادياتها.

ب. فساد محلي: هو ذلك النوع من الفساد الذي يقتصر انتشاره داخل حدود الدولة، ويظهر في مؤسساتها الاقتصادية والإدارية، وغالبا ما يتمثل هذا الفساد في المناصب الدنيا أو المتوسطة، وتمارس من قبل أفراد لا تربطهم علاقات أو مصالح خارجية.

2-2-4 دور الرقابة الداخلية في الحد من مكافحة الفساد المالي والإداري

تلعب الرقابة الداخلية دورا محوريا في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث تسهم في تقليل فرص وقوع المخالفات والاختلاسات في إدارة الموارد المالية والإدارية، ويتم ذلك من خلال تحديد المخاطر المحتملة وتقيمها، ووضع الإجراءات المناسبة للحد منها، بما يضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة المعتمدة، كما تسهم الرقابة الداخلية في نشر الوعي بين الموظفين والمواطنين حول أهمية الالتزام بالأخلاقيات المهنية والسلوكيات السليمة في بيئة العمل، إضافة إلى ذلك تقوم بتحليل وتقييم الأداء المالي والإداري وتقديم تقارير دورية وتوصيات للإدارة العليا بهدف تحسين كفاءة الأداء وتعزيز الشفافية والنزاهة (المجالي، 2024).

ثالثا تحليل البيانات والنتائج والتوصيات

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإجراءات العملية التي تم القيام بها وصولاً إلى نتائج الدراسة، حيث تضمن أداة الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أساليب التحليل الإحصائي، تحليل البيانات ومناقشة النتائج، وأخيرا اختبار الفرضيات.

3-1 أداة الدراسة

تم تصميم استبانة ورقية لغرض جمع البيانات الأولية في ضوء متغيرات الدراسة موجهة إلى موظفي شركات التأمين العامة والخاصة العاملة في مدينة بنغازي.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لقياس استجابات المشاركين لفقرات الاستبانة حسب الجدول الاتي:

جدول رقم (1)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق جدا	موافق	محايد	موافق	موافق جدا
1	2	3	4	5

تم تقسيم المتوسطات الحسابية إلى ثلاث فئات

جدول رقم (2)

الأهمية النسبية وفقاً للمقياس الخماسي لبدائل الإجابة لكل فقرة

من 1- 1.80	غير موافق جدا	مخفضة جدا
أكبر من 1.80 - 2.60	غير موافق	منخفضة
أكبر من 2.60- 3.40	محايد	متوسطة
أكبر من 3.40- 4.20	موافق	مرتفعة
أكبر من 4.20- 5	موافق جدا	مرتفعة جدا

3-2 مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من موظفي شركات التأمين العامة والخاصة العاملة في مدينة بنغازي، تم إإرسال إستبانة ورقية لهم، حيث بلغ عدد الإستبانات المجيب عنها (83) إستبانة.

3-3 أساليب التحليل الإحصائي

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences– SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة التالية:

1- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics: لقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديم وصف شامل لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المختلفة.

2- معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة وهي الاستبانة.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Kolmogorov–Smirnov

4- اختبار (t–test) لإختبار فرضيات الدراسة.

3-4 اختبار ثبات أداة الدراسة

تم اختبار مدى ثبات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)،حيث تكون نتيجة المقياس ممتازة إحصائياً إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا اكبر من (0.90) (Sekraran, & Bougie, 2010) وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول التالي فقد جرى قياس معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا، لمتغيرات الدراسة ولأداة الدراسة ككل، لمعرفة مدى الاتساق في الإجابات؛ وذلك على النحو التالي:

الجدول (3)

قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	العبارات	قيمة ألفا
بعد بيئة الرقابة	6	0.959
بعد تقييم المخاطر	6	0.926
بعد الأنشطة الرقابية	6	0.917
بعد المعلومات والاتصال	6	0.938
بعد المراقبة والمتابعة	6	0.946
جميع الفقرات	30	0.980

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لفقرات أداة الدراسة كانت (0.917) و(0.959)،كما أن قيمة المعامل لجميع الفقرات بلغت (0.980)، وبالتالي تكون جميع القيم أكبر من (0.90) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

3.5 اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov–Smirnov) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا . حيث ان هذا الاختبار ضروري قبل اختبار الفرضيات وذلك لتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة . فإذا كانت قيم اختبار Kolmogorov–Smirnov اكبر من 0.05 فان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

جدول رقم (4)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov–Smirnov)

متغيرات الدراسة	القيمة الإحصائية	درجة الحرية df	القيمة الاحتماليةSig
أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري	0.080	82	0.098

يتبين من الجدول أعلاه ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعياً لجميع المتغيرات حيث جاءت قيم الاختبار Sig اكبر من 0.05. وبالتالي يتم استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار الفرضيات.

3.6 التحليل الإحصائي الوصفي:

خصائص عينة الدراسة

يتضمن هذا الجزء وصفاً للخصائص التعريفية، والديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وهي :(المؤهل العلمي، التخصص، المركز الوظيفي، سنوات العمل). ولأجل وصف خصائص عينة الدراسة، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة كما يلي:

1- المؤهل العلمي

الجدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	6	%7
	بكالوريوس أو ما يعادلها	56	%67.5
	ماجستير	17	%20.5
	دكتوراه	4	%5
	المجموع	**83**	**%100**

نلاحظ من الجدول أن فئة الموظفين من حملة البكالوريوس والماجستير قد شكلوا الفئة الكبرى، وبنسبة (88%)، وهذا يعطي مؤشرا أن أغلب أفراد العينة حاصلين على المؤهل المطلوب للإجابة على أسئلة الاستبانة.

2-التخصص

الجدول رقم(6)

توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	محاسبة	31	%37
	اقتصاد	8	%10
	إدارة أعمال	26	%31

	تقنية معلومات	11	%13
	أخرى	7	%9
	المجموع	**83**	**%100**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إفراد العينة تخصص محاسبة وإدارة أعمال قد شكلت أكثر من نصف أفراد العينة، حيث بلغت نسبتهم (68%)، وهذا يؤكد امتلاك عينة الدراسة الخبرة العملية الكافية في مجال الدراسة.

3- المركز الوظيفي

جدول رقم (7)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المركز الوظيفي	مدير عام تنفيذي	11	%13
	المدير المالي	14	%17
	رئيس قسم	20	%24
	موظف	38	%46
	المجموع	**83**	%100

نلاحظ من الجدول تنوع فئات العاملين بشركات التأمين من مدير إلى رئيس قسم إلى موظف إلى مدير تنفيذي وهذا يشير إلى تصنيف مجتمع وعينة الدراسة إلى أربع مجموعات بهدف التعرف على أراء هذه المجموعات عن موضوع الدراسة.

4- سنوات العمل

الجدول رقم(8)

توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات العمل

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	من 1 إلى 5 سنوات	9	%11
	من 6 – إلى 10 سنوات	37	%45
	من 11 إلى 15سنوات	25	%30

	16 سنة فأكثر	12	%14
	المجموع	**83**	**%100**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إفراد العينة من فئات الخبرة (من 6 إلى 15 سنة)) قد شكلت أكثر من نصف أفراد العينة، حيث بلغت نسبتهم (75%)، وهذا يؤكد امتلاك عينة الدراسة الخبرة العملية الكافية في شركات التأمين.

تحليل بيانات الدراسة يعرض هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمتغيرات الدراسة وفقرات الاستبانة، وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية عن أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين، دراسة ميدانية على شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي، بغرض الحكم على درجة الموافقة، وتحديد اتجاه العينة عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

البعد الأول : أثر بعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري

جدول رقم (9)

(أثر بعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري)

ر. م	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية%	الترتيب	اتجاه العينة
1	تساعد بيئة الرقابة الصارمة في تقليل فرص حدوث الفساد الإداري والمالي في شركات التأمين.	4.05	0.73	81	4	موافق
2	وجود دعم من الإدارة العليا يعزز من فاعلية بيئة الرقابة في مكافحة الفساد	4.25	0.66	85	1	موافق جدا
3	بيئة الرقابة تساعد في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل الأخطاء والتلاعب .	4.18	0.62	83.6	3	موافق
4	تساهم بيئة الرقابة في تعزيز الشفافية والمُساءلة داخل شركة التأمين .	4.19	0.7	83.8	2	موافق
5	بيئة الرقابة المستقرة تساعد في الكشف المبكر عن محاولات الفساد والتلاعب .	3.75	0.89	75	5	موافق
6	بيئة الرقابة المتطورة تستجيب بسرعة	3.6	1.04	72	6	موافق

	للتحديات والمخاطر الجديدة التي قد تؤدي للفساد .					
	للمحاور ككل	**4**	**0.82**	**80%**		**موافق**

أظهرت نتائج الجدول رقم (9)، انه من أهم الفقرات الخاصة ببعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري **هي:** وجود دعم من الإدارة العليا يعزز من فاعلية بيئة الرقابة في مكافحة الفساد بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.66) الترتيب الاول، وكذلك **تساهم بيئة الرقابة** في تعزيز الشفافية والمُساءلة داخل شركات التأمين بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (0.70) الترتيب الثاني، وجاءت فقرة **بيئة الرقابة المتطورة تستجيب بسرعة للتحديات والمخاطر الجديدة التي قد تؤدي للفساد في الترتيب الاخير بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.04)**، أما الأهمية النسبية للمتوسط العام لكل الفقرات فكانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (4) وبانحراف معياري (0.82).

البعد الثاني: أثر بعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري

جدول رقم (10)

(أثر بعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري)

ر. م	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية%	الترتيب	اتجاه العينة
1	**تساعد عمليات تقييم المخاطر في التعرف المبكر على مخاطر الفساد المحتملة في الشركة .**	**3.75**	**0.89**	**75**	**4**	**موافق**
2	**يساهم تقييم المخاطر في وضع استراتيجيات فعالة للحد من الفساد الإداري والمالي .**	**3.60**	**1.04**	**72**	**5**	**موافق**
3	**يعمل تقييم المخاطر على تعزيز وعي الموظفين بالمخاطر المحتملة للفساد وكيفية الوقاية منها .**	**3.60**	**1.04**	**72**	**6**	**موافق**
4	**تساهم نتائج تقييم المخاطر في تحسين نظم الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد.**	**3.92**	**1.04**	**78.4**	**2**	**موافق**
5	**تقوم الشركة باستخدام تقييم المخاطر كأداة رئيسية لتقليل فرص الفساد**	**3.78**	**0.84**	**75.6**	**3**	**موافق**

	الإداري والمالي .					
6	**تؤدي عملية تقييم المخاطر إلى تعزيز ثقافة مكافحة الفساد داخل الشركة .**	**4.25**	**0.66**	**85**	**1**	**موافق جدا**
	للمحاور ككل	**3.82**	**0.96**	**76.40%**		**موافق**

أظهرت نتائج الجدول رقم (10)، انه من أهم الفقرات الخاصة ببعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري **هي:** "**تؤدي عملية تقييم المخاطر إلى تعزيز ثقافة مكافحة الفساد داخل الشركة" بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.66) في الترتيب الاول،** و "**تساهم نتائج تقييم المخاطر في تحسين نظم الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد**" بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (1.04) في الترتيب الثاني، وجاءت الفقرة "**يعمل تقييم المخاطر على تعزيز وعي الموظفين بالمخاطر المحتملة للفساد وكيفية الوقاية منها" في الترتيب الاخير بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.04)** ، أما الأهمية النسبية للمتوسط العام لكل الفقرات فكانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.82) وبانحراف معياري (0.96).

البعد الثالث: أثر بعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري

جدول رقم (11)

(أثر بعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري)

ر. م	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية%	الترتيب	اتجاه العينة
1	**تساهم الأنشطة الرقابية في الكشف المبكر عن محاولات الفساد داخل الشركة .**	**4.23**	**0.72**	**84.6**	**2**	**موافق جدا**
2	**وجود أنشطة رقابية منتظمة تعزز من الالتزام بالقواعد والسياسات المالية والإدارية .**	**3.75**	**0.89**	**75**	**6**	**موافق**
3	**تساهم الرقابة الداخلية في تقليل المخالفات المالية والإدارية بشكل ملموس .**	**4.22**	**0.64**	**84.4**	**3**	**موافق جدا**
4	**يساعد وجود فريق رقابي متمكن في الحد من الفساد وتحسين جودة الأداء المالي و الإداري**	**4.25**	**0.66**	**85**	**1**	**موافق جدا**
5	**توفر الأنشطة الرقابية ضمانات ضد التلاعب والتزوير في السجلات المالية .**	**3.90**	**1.05**	**78**	**5**	**موافق**
6	**تساهم الرقابة الفعالة في تحسين الشفافية**	**3.92**	**1.04**	**78.4**	**4**	**موافق**

	داخل الشركة .					
	للمحاور ككل	**4.04**	**0.87**	**80.80%**		**موافق**

أظهرت نتائج الجدول رقم (11)، انه من أهم الفقرات الخاصة ببعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري **هي:** "يساعد وجود فريق رقابي متمكن في الحد من الفساد وتحسين جودة الأداء المالي و الإداري" بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.66) في الترتيب الاول/ و "**تساهم الأنشطة الرقابية في الكشف المبكر عن محاولات الفساد داخل الشركة" بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري(0.72)** في المرتبة الثانية ، وجاءت الفقرة " **وجود أنشطة رقابية منتظمة تعزز من** الالتزام بالقواعد والسياسات المالية والإدارية " بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.89) في الترتيب الاخير،، أما الأهمية النسبية للمتوسط العام لكل الفقرات فكانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (4.04) وبانحراف معياري (0.87).

البعد الرابع: أثر بعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري

جدول رقم (12)

(أثر بعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري)

ر. م	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية%	الترتيب	اتجاه العينة
1	**توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب يعزز من قدرة الشركة على مكافحة الفساد .**	**4.04**	**0.84**	**80.8**	**1**	**موافق**
2	**تسهيل الاتصال بين الإدارات المختلفة يساهم في الكشف المبكر عن حالات الفساد المالي والإداري .**	**3.86**	**1.04**	**77.2**	**2**	**موافق**
3	**جودة المعلومات المتاحة للإدارة تؤثر بشكل مباشر على فاعلية إجراءات مكافحة الفساد**	**3.78**	**0.84**	**75.6**	**4**	**موافق**
4	**توفر المعلومات والاتصالات الشفافة يدعم بناء ثقافة مؤسسية رافضة للفساد .**	**3.82**	**1.02**	**76.4**	**3**	**موافق**
5	**مدى توافر المعلومات والاتصال يؤثر على سرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمنع الفساد .**	**3.75**	**0.89**	**75**	**5**	**موافق**
6	**المعلومات المتاحة تسهل من عمليات**	**3.60**	**1.04**	**72**	**6**	**موافق**

	المراقبة والتدقيق المالي داخل الشركة .					
	للمحاور ككل	**3.81**	**0.96**	**76.20%**		**موافق**

أظهرت نتائج الجدول رقم (12)، انه من أهم الفقرات الخاصة ببعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري **هي:** "توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب يعزز من قدرة الشركة على مكافحة الفساد" بمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.84) في الترتيب الاول، و "**تسهيل الاتصال بين الإدارات المختلفة يساهم في الكشف المبكر عن حالات الفساد المالي والإداري" بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (1.04) في الترتيب الثاني، وفي المرتبة الاخيرة جاءت " المعلومات المتاحة تسهل من عمليات المراقبة والتدقيق المالي داخل الشركة" بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.04)**، أما الأهمية النسبية للمتوسط العام لكل الفقرات فكانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.81) وبانحراف معياري (0.96).

البعد الخامس: أثر بعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري

جدول رقم (13)

(أثر بعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري)

ر. م	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية%	الترتيب	اتجاه العينة
1	تساهم المراقبة المستمرة في الكشف المبكر عن حالات الفساد المالي والإداري داخل الشركة	4.19	0.70	83.8	2	موافق
2	المتابعة الدورية تضمن تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد بشكل فعال	4.25	0.66	85	1	موافق جدا
3	وجود نظام متابعة فعال يعزز من الالتزام بالمساءلة والشفافية في الشركة	4.19	0.70	83.8	3	موافق
4	المراقبة تعد أداة هامة لضبط وتحسين الأداء المالي والإداري والحد من الفساد	3.80	1.03	76	5	موافق
5	تسهم المراقبة والمتابعة المنتظمة في زيادة ثقة العاملين والإدارة في نظام الرقابة .	3.75	0.89	75	6	موافق
6	يتم تنفيذ عمليات المراقبة والمتابعة بشكل	4.19	0.7	83.8	4	موافق

	منتظم دون تهاون أو تأخير في الشركة .					
	للمحاور ككل	**4.02**	**0.82**	**81.20%**		**موافق**

أظهرت نتائج الجدول رقم (13)، انه من أهم الفقرات الخاصة ببعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري **هي:** "المتابعة الدورية تضمن تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد بشكل فعال" بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.66) في المرتبة الاولى ، و " **تساهم المراقبة المستمرة في الكشف المبكر عن حالات الفساد المالي والإداري داخل الشركة" بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (0.70)** وجاءت في المرتبة الاخيرة " **تسهم المراقبة والمتابعة المنتظمة في زيادة ثقة العاملين والإدارة في نظام الرقابة" بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.89)** ، أما الأهمية النسبية للمتوسط العام لكل الفقرات فكانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (4.02) وبانحراف معياري (0.82).

3.7 التحليل الإحصائي الاستدلالي:

اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض اختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع الفرضية الرئيسة والمتفرعة عنها لتحليل (T-Test).

الفرضية الرئيسيةH0:

لا يوجد أثر لنظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين.

،ولاختبار الفرضيات المتفرعة عنها كانت النتائج كما يلي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

لا يوجد اثر لبعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري.

الجدول رقم (14)

نتائج اختبار اثر بعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري

المتغير	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القرار
أثر بعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري	**82**	**44.441**	**2**	**نرفض H0**

مستوى الدلالة (0.05) =α

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (t= 44.441) عند مستوى ثقة (Sig =0.000)وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية الفرعية البديلة الأولى التي تنص: يوجد اثر لبعد بيئة الرقابة في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لا يوجد اثر لبعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري.

الجدول رقم (15)

نتائج اختبار اثر بعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري

المتغير	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القرار
أثر بعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري	**82**	**38.374**	**2**	**نرفض H0**

مستوى الدلالة (α= 0.05)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (t= 38.374) عند مستوى ثقة(Sig =0.000)وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة الثانية التي تنص: يوجد اثر لبعد تقييم المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

لا يوجد اثر لبعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري.

الجدول رقم (16)

نتائج اختبار اثر بعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري

المتغير	درجة الحرية	قيمة tالمحسوبة	قيمة tالجدولية	القرار
أثر بعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري	**82**	**42.306**	**2**	**نرفض H0**

مستوى الدلالة (0.05) =α

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (t= 42.306) عند مستوى ثقة(Sig =0.000)وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى (α≤ 0.05).

وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة الثالثة التي تنص: يوجد اثر لبعد الأنشطة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

لا يوجد اثر لبعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري.

الجدول رقم (17)

نتائج اختبار اثر بعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري

المتغير	درجة الحرية	قيمة tالمحسوبة	قيمة tالجدولية	القرار
أثر بعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري	82	36.157	2	نرفض H0

مستوى الدلالة (0.05) =α

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (t= 36.157) عند مستوى ثقة(Sig =0.000)وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى (α≤ 0.05).

وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة الرابعة التي تنص: يوجد اثر لبعد المعلومات والاتصال في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

لا يوجد اثر لبعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري.

الجدول رقم (18)

نتائج اختبار اثر بعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري

المتغير	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القرار
أثر بعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري	**82**	**44.663**	**2**	**نرفض H0**

مستوى الدلالة (0.05) =α

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (t= 44.663) عند مستوى ثقة(Sig =0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة الخامسة التي تنص: **يوجد اثر لبعد المراقبة والمتابعة في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين** "

وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة الرئيسية التي نصها:

يوجد أثر لنظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بالاعتماد على ما تم عرضه من تحليل للبيانات، فقد تم التوصل للنتائج الآتية:

1- يوجد أثر لنظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين.

2- اتضح في بعد بيئة الرقابة أن فقرة وجود دعم من الإدارة العليا يعزز من فاعلية بيئة الرقابة في مكافحة الفساد جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر العاملين بشركات التأمين محل الدراسة ، وهذا يعكس الأهمية ان وجود دعم الإدارة العليا يعزز من بيئة الرقابة.

3- اتضح في بعد تقييم المخاطر أن فقرة تؤدي عملية تقييم المخاطر إلى تعزيز ثقافة مكافحة الفساد داخل الشركة جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر العاملين بشركات التأمين محل الدراسة ، وهذا يعكس الأهمية ان تقييم المخاطر تعزز ثقافة مكافحة الفساد في شركات التأمين.

4- اتضح في بعد الأنشطة الرقابية أن فقرة يساعد وجود فريق رقابي متمكن في الحد من الفساد وتحسين جودة الأداء المالي والإداري جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر العاملين بشركات التأمين محل الدراسة.

5- اتضح في بعد المعلومات والاتصال أن فقرة توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب يعزز من قدرة الشركة على مكافحة الفساد جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر العاملين بشركات التأمين محل الدراسة، وأن فقرة المعلومات المتاحة تسهل من عمليات المراقبة والتدقيق المالي داخل الشركة جاءت في المرتبة الأخيرة من وجهة نظر العاملين بشركات التأمين محل الدراسة، وهذا يعكس الأهمية ان المعلومات يجب أن تكون دقيقة ويتم الحصول عليها في الوقت المناسب وهذا يعزز الشركة على مكافحة الفساد بنوعيه.

6- اتضح في بعد المراقبة والمتابعة أن فقرة المتابعة الدورية تضمن تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد بشكل فعال جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر العاملين بشركات التأمين محل الدراسة.

ثانيا: التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يأتي:

1- دعم الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين من خلال إبلاء الأهمية له من قبل الإدارة العليا ليكون قادرا على ضبط ومكافحة الفساد المالي والإداري.

2- التدريب المستمر للموظفين وتعزيز وعيهم بالمخاطر المحتملة للفساد المالي والإداري وكيفية الوقاية منها.

3- التوسع في نظام المعلومات والاتصال ومواكبة التطورات التقنية الحديثة.

4- ضرورة وجود ورش العمل بصفة دورية تسهم في زيادة ثقة العاملين والإدارة في نظام الرقابة.

5- بناء خطة واضحة لنظام الرقابة الداخلية لتعزيز الشفافية والمُساءلة داخل شركة التأمين.

8- قائمة المراجع

- أمين، ساكار طاهر عمر (2012). "تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية". مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، العراق.
- ثومي، ميلود وعلون، محمد لمين (2016). "التدقيق الداخلي كألية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة الخضير –الوادي، العدد20، ديسمبر، الجزائر.
- الحداد، نادية راف الله والشهيبي، عزيزة عوض (2018). "أنظمة الرقابة الداخلية كأداة لمنع ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمتشفيات الليبية : دراسة تطبيقية على مستشفيات مدينة بنغازي"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، ربع سنوية، العدد الثالث، يونيو، ليبيا.
- السامرائي، محمد حامد مجيد (2016). "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية :دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- سند، ياسر تاج السر، عبدون، محمد نصر الدين (2020) " الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد المالي في القطاع العام" (دراسة ميدانية على ديوان الحسابات القومي ـ السودان)، دورية علمية محكمة نصف سنوية، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودا ن.
- سويطي، شبلي إسماعيل (2022). " دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد في وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني " المجلة العربية للإدارة، المجلد 42، العدد 1، مارس ، فلسطين.
- الشافعي، علاء حسين علوان (2020). " دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري والمالي : دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب"، مجلة الريادة للمال، المجلد الأول، العدد 2، كانون الأول، العراق.
- الشرع، مجيد (2009). "الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي: دراسة تطبيقية في جهات رقابية"، المؤتمر العلمي العاشر، 24–25، تشرين الأول.
- صاحب، هنادي علي (2018). " مفهوم الفساد الإداري والمالي ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي"، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.
- العريفي، إيناس مفتاح محمد (2022). " الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز

الرقابة الإدارية في مدينة الخمس"، مجلة الدراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 9، العدد 1، يونيو، ليبيا.

- فرج، عبد النبي إمحمد، وإمحمد، حسام الزر وق عامر (2020). "المعوقات التي تواجه أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي"، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد 6، العدد 12، يونيو، ليبيا.
- فركاش، عبد الحفيظ علي والبدري، منير محمد (2018). " أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف التجارية : دراسة تطبيقية على المصارف العامة العاملة في مدينة بنغازي"، المؤتمر العلمي الثاني للحوكمة في المؤسسات الليبية، الواقع والطموح.
- الكروي، أسعد جاسم خضير (2015). "دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات) دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في البورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- لظن، هيا مروان إبراهيم (2016). "مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COCO : دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- المجالي، جعفر عبد الحفيظ مسلم (2024). " دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في البلديات"، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية.
- المدهون، رغدة إبراهيم (2014). " العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي : دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- هداب، فاطمة فزع وعبد الجاسم، ليلى واحمد، صهاء عبد القادر (2021). "مدى فاعلية إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد المالي والإداري"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، مجلد 46، العدد 129، أيلول.